

# استخراج القواعد الأصولية والفقهية من الشرح الكبير على المقنع

## | كتاب البيع | المجلس العاشر

عبدالمحسن الزامل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى الله واصحابه واتباعه باحسان الى يوم الدين. اما بعد في هذا اليوم التاسع من رجب لعام ثلاث واربعين واربع مئة - 00:00:00

من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم سيكون الدرس في كتاب شافي شرح المقنع المعروف الشرح الكبير تعليق على ما تيسر مما يظهر من بعض القواعد الأصولية والفقهية والمعانوي والآخر يسأله سبحانه وتعالى ان يفتح علينا فواتح العلم - 00:00:27 وان يرزقنا الاخلاص في القول والعمل بالعمل بمنه وكرمه قال رحمة الله باب الشروط في البيع وهي ظریان صحيح وهو ثلاثة انواع احدها شرط مقتضى البيع كالتقابض وحلول الثمن ونحوه فلا يؤثر فيه - 00:00:56

لأنه بيان وتأكيد لمقتضى العقد. فوجوده كعدمه والمعنى ان ما كان من مقتضى العقد وهو ما يقتضيه ويوجبه ويطلبه العقد فهذا المقتضى يطلب او هذا المقتضى مطلوب والمقتضي هو نفس - 00:01:24

ودلالة النص عليه هنا مقتضي وهذا مقتضى مطلوب وهذا لا بد منه ما يقتضيه آآ هذا العقد نحو ذلك فانه لا بد منه وهذا لا شك في كما ذكر رحمة الله - 00:01:55

اه فلا يؤثر يعني ذكره لأنه بيان وتأكيد لمقتضى العقد اشتراط التقابض يعني بعترك وشرط ان تقبضني بشرط ان تقبضني الثمن ويقول المشتري بشرط ان تقبضني المبيع السلعة فذكره هو تأكيد لمقتضى العقد فوجوده كعدمه معنى انه مشروط فهذا - 00:02:24 مقتضى فهذا مقتضى اي مطلوب وهذا يشير الى ما ذكره العلماء رحمة الله عليهم في المفاهيم في الاصول ودلالة النصوص. لأن دلالة النصوص اه ثلاثة انواع ما هي جلال هنطقيه وهو دلالة النصوص بنطاقها سواء كان هذا نصا - 00:02:48 او عموما او ظاهرا هذا هو سائر دلالات الشريعة تأتي بالامر بالشيء والنهي عن الشيء فهذه دلالة نصية دلالة وهذه لا شك انها دلالة نطق بلا خلاف. يقابلها دلالة مفهوم - 00:03:18

وهي مفاهيم المخالفة. فهذه مفهوم بلا خلاف وبينهما دلالة يحتمل ان تكون من باب دلالة النص او من باب دلالة المفهوم لكنها ليست مثل دلالة مفهوم المخالفة في القوة والمعنى لكن - 00:03:37

دي مسمى المفهوم لأن مفهوم من حيث الجملة. ولما كان ما يقتضيه النص فانه يشبه المنطوق فكانه منطوق به وان لم ينطق به فهو مفهوم قطعا فهل هو من باب دلالة النطق - 00:04:00

او من باب دلالة المفهوم هذا خلاف بين اهل الاصول الله عليهم هنا يدخل في ذلك ان دلالة دلالات اخرى مثل دلالة الایماء ودلالة الاشارة. وفحوى الخطاب نحو ذلك. يعني مثل دلالة الاشارة مثل قوله سبحانه وتعالى احل لكم - 00:04:21

ليلة الصيام انرفدوا الى نساء نسائكم هن لباس لكم وانتم لباس لهم. الاية هو فيه انه دلالة على اباحة الجماع الى طلوع الفجر واشارة النص التي يقطع بها انه يجوز صوم الجنب. لانه يلزم منه الا يغتسل الا بعد طلوع الفجر - 00:04:43

الا بعد طلوع الفجر معنى دلالة الاقتضاء ودلالة الاقتضاء تختلف - 00:05:07 الدلالات ومن ذلك ايضا دلالة الاقتضاء ودلالة الاقتضاء مختلف

يعني مراتبها وهناك شيء يقطع به مثل قوله سبحانه وتعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر والمعنى فافطر

وليس المعنى ان من كان مريضا وجوب عليه العدة ولو لم يفطر وان من سافر وجبت عليه العدة ولو لم يفطر هذا - 00:05:27  
بلا خلاف ان المعنى فافطر عدة من ايام اخرى كذلك حديث ان الله تجاوز لي عن امتى الخطأ والنسيان انه من المقطوع به ان النسيان والخطأ واقع من الامة انما - 00:05:53

المرفوع آآ اختلف فيه ومن ذلك ان المراد اثم الخطأ واثم النسيان يعني ان من اخطأ انه مرفوع عنه اذا كان اثم الخطأ واثم النسيان  
لأنه في هذه الحال في حال خطأ والنسيان لا لا ليس مؤاخذا - 00:06:13

فالهذا يقول العلماء قد تكون يعني هذه الدالة ضرورة يعني ضرورة لاستقامة اللفظ وايضا وان المتكلم لا يمكن ان يكون كلامه  
مستقيما الا بتقديرها. وتختلف هذه التقادير آآ في هذا واهل العلم مثلا آآ يختلفون هل يقدر - 00:06:41

العموم اذا صار يمكن ان يقدر اكثر من معنى هل يقدر العموم؟ فيه خلاف لكن هناك بعض المقتضيات اه يجزم بان المقدر شيء معين  
مثل قوله سبحانه حرمت عليكم ميتة - 00:07:14

حرمت عليكم الميتة تحريم ميتة يعني تحريم اكلها. حرمت عليكم امهاتكم تحريم النكاح هذا اه المقتضى الذي يقتضيه السياق هو  
مقدر معين فلا عموم فيه بل هو بهذا وتارة يحتمل هذا وهذا وهل يقال بالعموم او لا موضع خلاف بين - 00:07:32  
الاصولية رحمة الله عليهم ومن ذلك يعني من هذا الباب كما تقدم دالة الفحوى يعني دنات الفحوى. وهو ما يكون اولى بي الحكم من  
المنطوق او دالة الموافقة. مفهوم الموافقة مثلا وال الاولى مثلا - 00:08:00

فاحيانا يقطع بهذا الشيء يقطع هذا الشيء وان المسكون عنه الذي دل عليه النص على سبيل القطع قد يكون اولى هل دلالته تكون  
بالمفهوم او من باب المنطوق وهم لا يختلفون - 00:08:26

على انقطع بدلاته. قوله سبحانه ولا تقل لهم اف يقول سبحانه من يعمل مثقال ذرة خيرا يره لا شك انه من يعمل مثقال  
جبل اولى برؤية هذا الخير وكذلك آآ في قوله سبحانه وتعالى - 00:08:45  
ولا تقل لهم اف ان ما يكون اعظم واشد من اف او لا بذلك لكن دالة الاقتضاء تكون دالة يقتضيها تختلف في هذا الباب من جهة انه  
يقتضيها اللفظ بان يقدر هذا الشيء المعين مثلا - 00:09:06

وربما يحتمل اكثر من تقدير ثم ذكر لان الباب هذا باب الشروط في البيع كما تقدم وذكر مسائل واحكام تتعلق بالشروط بحسب  
ما ذكره في الاصل في المقنع وذكر - 00:09:29

رحمه الله آآ فصل فان شرط الشاة لبونا يعني اشتري شاة واشترط انها لين صحة وبه قال الشافعي وقال ابو حنيفة لا يصح لانه لا  
يجوز بيع اللبن في الضرع - 00:09:55

يعني وحده فلم يجز شرطه ولمن شرطه وان كان تابعا لغيره ولنا انه امر مقصود يتحقق للحيوان وفي مكتوب في في الاشهر  
في ميم من مينا الحيوان ويأخذ قسطا من الثمن - 00:10:13

وصح اشتراطه الصناعة في الامة والهملة في الدابة لسرعة السيل. وانما لم يجز بيعه مفردا للجهالة اذا في هذا بيان وجه الجواب  
عن قول ابي حنيفة رحمه الله في انه - 00:10:38

لا يجوز بيعه مفردا للجهالة. فهذا فيما اذا بيع مفردا وهنا لم يبيع مفردا اهاما بيع سبعة ولهذا قال والجهالة فيما كان تبعا لا تمنع الصحة لا  
تمنع الصحة. ثم ذكر امثلة على هذا - 00:11:00

اه قال ولذلك لو اشتراها بغير شرط صح بيعها يعني اشتراها بغير شرط وهي لبون صح بيعه معها كذلك يصح اه لان في الغالب  
ان ذات اللبن تكون يكون ثمنها ارفع - 00:11:29

ان يكون له اثر في الثمن فيكون شبه مشترط وان لم يشترط في آآ انه تابع والتابع تابع. وكذلك يصح بيع شاشات الحيطان والنواة  
في التمر. وان لم يجلس بيعهما - 00:11:48

منفردتين هذى امثلة يسلم بها الخصم والقياس على اصله انه لا يجوز انه لا يصح فهو بيان موافقته لقياس قبل ذلك  
استدل فيما هو كالنص في هذا - 00:12:08

وقوله فيما كان تبعاً وهذه قاعدة متفق عليها ان يجوز تبعاً ما لا يجوز استقلالاً والتابع تابع. بعظامهم يجوز في الثنائي ما لا في يجوز في الثنائي - 00:12:35

وهي التوابع ما لا يجوز في الاولى ودليل هذا في قول النبي صلى الله عليه وسلم له ادلة لكن منها قوله عليه الصلاة والسلام من باع نخلا لم تؤب قد اجبرت فتمرها الباع لا يشترط - 00:12:53

المبتع لم تؤبر لم فتمرها للبائع الا ان يشترط المبتع فاذا شرط المش البائع ان الثمرة له ثمرة له وهذه الثمرة لا يجوز بيعها منفردة لا يجوز بيعها منفردة. اذا كانت هذه - 00:13:14

هذا النخل النخل لا زال ثمره لم ينضج. لم ينضج بل ابرت فتمرها للبائع الا ان يشترط المبتع. اشترط المبتع المشترى ان الثمرة له ثمرة له مع ان هذه الثمرة - 00:13:42

لا يجوز بيعها منفردة. لا يجوز بيعها منفردة لان النبي عليه نهى عن بيع النخل حتى تزهى حتى تطعم نهاي عن بيع الثمار قبل بدء صلاحه احاديث كثيرة صحبيحة في الصحيحين عن ابن عمر وعن جابر وعن انس وعن ابن عباس - 00:14:08

عن غيرهما من الصحابة رضي الله عنهم في النهي عن بيع الثمار قبل بدء صلاحها في هذه السورة جاز اشتراطها اشتراطها مع انها عند الاطلاق تكون للمشتري. لكن عند الشرط - 00:14:32

تكونون للبائع لماذا؟ لأنها تابع وقد ينماذج في هذا البعض يعني يعني بعض لكن دليلها بين من جهة ان جوازها هنا لأجل انها تابعة وان كان لم يرد عليها بيع خاص لكنه استثناء في الحقيقة استثناء من المبيع استثناء من المبيع - 00:14:52

لهذا جاز هذا جاهز وهذا يكاد يتفق على العلم في مسائل مثل ما ذكر مصنف رحمة الله ذكرها مسائل محل اتفاق بيع شاشات بيع الحيطان ولا يعلم ما هي اشاشاتها مثلاً وكما ذكر بيع - 00:15:21

التمر وفيه ان نوى الى غير ذلك وقد يشتري مثلاً آثواب مثلاً او يشتري شيء له بطانية يعني لا يرى حشوها لذلك مثل ما يشتري الناس هذه الملابس فيكون هذا الشيء تابع والتابع تابع - 00:15:40

ولا زال البحث في باب الشروط اه لانه ذكر بعد ذلك مسائل اختلف فيها ذكر شروط في البيع اختلف فيها. قال وان اشترطت طائرة مصوتاً يعني هو صوت او انه يجيء - 00:16:03

من مشافة معلومة صحة. وقال القاضي لا يصح ثم ذكر الشرع اذا شرط في الهزار والقمري ونحوهما انه مصوت. فقال بعض فقال بعض اصحابنا لا يصح قال ابو حنيفة لان الصياغ الطير يجوز ان يوجد والا يوجد لانه لا يمكنه اكراته على الصوت - 00:16:28

والاولى جوازه لان فيه قصداً صحيحاً الى ان قال وانشرط ان الديك يوقيطه للصلوة لم يصح لانه لا يمكن الوفاء به الى غير ذلك وهذه شروط ايضاً فيها خلاف في المذهب وفيها خلاف في غير المذهب - 00:16:49

لكن من اجري هذه هذه الشروط. على الاصل العظيم في هذا الباب في باب العقود. وان الاصل الشروط الصحة وما دام الشيء يعرف في العادة وبالعرف والشيء هذا مقصود. الشيء هذا مقصود - 00:17:15

اه وهو ذكر هنا والاولى جوازه لان فيه قصداً صحيحاً رشداً صحيحاً كذلك ايضاً شرط انه يوقيط للصلوة ذكر انه لم يصح لمنهم من قال بصحته لان في قصد صحيح - 00:17:37

بل هو هذا القصد قد يكون اعلى من القصد المسألة الاولى وهذا يعني يعلم بالتجربة في صياغ الديك ونحو ذلك فاذا شرط لا يظهر ان فيه حرج من جهة كما ذكر رحمة الله ان هذا القصد صحيح وما دام القصد صحيح وحصل له - 00:17:55

يمكن بالتجربة والعادة. ويعرف هذا من هذا الطائر ونحو ذلك فلا بأس من اشتراطه فالاصل هو صحة الشروط والعقود. ولا يقال ان هذا الشرط لا يصح وذلك انه لا ينترتب عليه غرر - 00:18:22

ولا ضر فيصبح اشتراطه ولهذا ذكر في الانصاف هذه المسائل فائدتان قال فائدتان احداهما ولو شرط طائرة يبيض او يوقيط للصلوة الى قوله فقال المصنف اه في مسألة اما اذا شرط الطائر يبيط فقال المصنف المعني الاولى الصحة - 00:18:43

قلت يقول المرداوي رحمة الله وهو الاولى. وقيل لا يصح وان شرطه ان وان شرطه انه يوقيط للصلوة الصائم من المذهب انه لا يصح.

هذا قول صحيح. يقول كما جزم به في الشرح هنا. قال في الفائق - 00:19:15  
يا ابني بطلة في اصح الوجهين بطننا في اصح الوجهين ابن الفائق ابن قاضي الجبل ابن قاضي من جبل قال في الرعاية الكبرى  
الاشهر البطلان وقدمه في الحاويين ولزمه في الهدایة - 00:19:36  
والذهب ومبسوک الذهب والمستوعب والخلاصة والهادی والتلخیص الہادی من والتلخیص والشرح وغيرهم. وقيل يصح ونشبه في  
الحاوین لاختیار المصنف قد قدم في الكافی انه اذا شرط انه يصح انه يصبح في وقت من اللیل انه يصح - 00:19:58  
انه واما اذا شرط انه يصبح في اوقات معلومة فانه يجري مجری التصویت في الخمر ونحوه قال المصلي والشارع الى غيره ابن  
قدامة في المغنى رحمه الله يقول ان شرط انه يصبح في وقت من اللیل يعني لا يكون في اوقات معلومة بل في وقت من -  
00:20:23  
انه يصح وعلى هذا يكون مثلا اذا شرط انه يوقظه وان يكون يصوت في الساحة على اختیار صحيح المغنى بعض من ذكر في  
الانصاف انه يصح وانه آآ على اه وجه اخر في المذهب وان كان الصحيح من المذهب عدم الصحة - 00:20:45  
ثم ذكر رحمه الله من الشروط الثالث ان يشترط نفعا معلوما في المبيع كسكن الدار شهرها وحملان البعير الى موضع معلوم. اذا ما تقدم  
من قبل في مسألة اشتراطا طائرا يكون اشتراط مثلا ان يوقظ في السحر او - 00:21:10  
مثلا يبني يبني على ما تقدم من الاصل في الشروط الصحة ان الاصل في الشروط الصحة وما دام هذا معلوما ومجربا فلا  
بأس بذلك وذكروا الديك المجرب - 00:21:32  
للصلاه وجاء في حديث عائشة انه حين يقوم حين يعني يصبح الصادق وكذا في الصحيحين يعني الديك الثالث ان يشترط نفعا  
معلوما في المبيع كسكنى الدار شهرها يعني يستثنى البائع - 00:21:51  
الدار شهر باع دارا واستثنى سكنها شهرها وحملان البعير الى موضع معلوم يعني يقول ابيعك هذا البعير واشترط ان يصلني  
إلى المكان الفلاني مثلا باعهم في هذا المكان قال استثنى ان - 00:22:14  
ان اركب على هذه الدابة وهذه السيارة الى بيتي الى بلدي مثلا الى مكان معلوم او يشترط المشتري نفع البائع في المبيع كحمل  
الحطب او تكسيره الى غير ذلك. الى ماخر ما ذكر رحمه الله - 00:22:33  
نص عليه وهو قول الاوزاعي وابي ثور واسحاق وابن المنذر وقال الشافعی واصحاب الرأی لا يصح الاشتراط لانه يروى ان  
النبي صلی الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط - 00:22:50  
هذا الدليل الاول ثانی تعليل هذا دليل من النقل والدليل الثاني من المعنى ولانه ينافي مقتضى البيع ما تقدم يعني البيع يقتضي تسلیم  
المبيع حين باعه مثلا الدار من مقتضى - 00:23:10  
العقد ان المشتري يستلمها واستثناء واستثناؤها شهرا ينافي مقتضاه يمنعه منها وهو ينافي مقتضى البيع اذا نافى مقتضى البيع لم  
يصح لان مقتطعين يتصرف فيها و مباشرة ولا يمنع منه فاذا استثناؤها فمنعوا من التصرف وهالدليل - 00:23:31  
ضعيف او ضعيف جدا كانت وسینبه عليه المصنف رحمه الله فأشبه ماله شرط ان لا يسلمه. لا شك ان هذا القياس مع الفارق قال  
رحمه الله بعدما ساق شيئا من الكلام في هذا - 00:23:58  
ولنا يعني لقولنا وللذهب في جواز هذا الشرط سكن الدار شهر ان يستثنى مثلا ان هذه الدابة سيارة  
ونحو ذلك ان توصله الى مكان فلاني او - 00:24:17  
او يقود الى هذا المكان ولنا ما روى جابر رضي الله عنه انه باع النبي صلی الله عليه وسلم جملًا واشترط ظهره الى المدينة صحيح  
واشترط حملانه شرط انه يستفيد منه ويركب عليه - 00:24:37  
حتى يصل المدينة باعه في الطريق قبل وصول المدينة وفي لفظ قال فبعثه بوقيه واستثنى حملانه الى اهله متفق عليه وفي لفظ  
فيبيعت بخمس واق الى قوله آآ ودليل اخر ايضا ولان النبي صلی الله عليه وسلم نهى عن الدنيا - 00:25:00  
الا ان تعلم. نهى عن الدنيا يعني عنها مطلقا جاء الحديث صحيح مسلم. جاء في زيادة اخرى عن الترمذی وغيره والزيادة الصحيحة

اا ان تعلم فالاستثناء المعلوم جائز لانه معلوم ينتفي الغرق - 00:25:29

وهذه معلومة يعني هذه هذا الشيء سواء كان السكنى او الحملان هذا من جهة الدليل ومن جهة التعليل بل القياس الصحيح وهو يشبه التعليل ولان المنفعة قد تقع آا - 00:25:51

ولان المنفعة قد تقع مستثنأة بالشرع على المشتري فيما اذا اشتري نخلا مؤيرة مؤيرة او ارضا مزروعة. من باعنا احکمت. معنى فقد ابرت فمن ثم دمرتها للباع الا ان يشترط المباع الا ان يشترط - 00:26:17

المباع يشترى نعم يشترطها المباع هذا هذى هذا الاستثناء. لأن ولان المنفعة قد تقع مستثنأة بالشرع على المشترين فيما اذا اشتري نخلة معبرة وارضا مزروعة ودرى مؤجرة. اشتري دار مؤجرة او ارض مزروعة - 00:26:42

فيجوز بيع الدار المؤجرة تكون المدة الباقية مستثنأة ويصح بيعها يسلمون به يسلمون بي لأنها دار مؤجرة. فيأخذها وينتني. على ان المنفعة مستثنأة حتى تفرغ من الاجرة فاذا دل فاذا كان هذا القياس او المنفعة قد استثنى بالشرع منعنا قد ابلغ الا يشترط - 00:27:06

المباع اذا كان قد عبره الشمر له استثناؤها كذلك يدل على جواز استثناء بعض منفعة المبيع او نفس المبيع يعني ذاته كما لو استثنى مثلا من البعير وكذلك سكنا الدار - 00:27:36

هذا معنى واضح اه في جوازه والشرع جاء بالمعانى وحين آا يكون يكون الشيعان متباينين لا يمكن خص الحكم باحدهما مع اتفاقهما في المعنى مع اتفاقهما في المعنى فلا يمكن ان يحكم على هذه بحكم وهذا الحكم او هذا التعليل موجود - 00:28:01  
في سورة اخرى بنفس المعنى فيقال خاص بها دون هذه المعنى والحكمة تقتضي ان ينقل هذا الحكم الى تلك المسألة فلا يفرق الشرع بين شبيئين متماثلين. بل اذا اتفقا العلة - 00:28:35

كان الحكم واحدا. واذا افترقا افترقا حكم في هذا الموضوع دون هذا الموضوع وهذا واضح مثل ما تقدم وثم المصنف رحمه الله اه ذكر ايضا شيئا مما لا يمكن رده ايضا - 00:28:58

وقولهم وقول ثم ذكر ولم يصح نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشر. هذا حديث لا صلاة. البعض حكم عليه بأنه باطل. اخرجه الحاكم في علوم الحديث هو حديث لا - 00:29:29

النهي عن بيع وشر وانما نهى عن شرطين في بيع وهذا فيه بحث طويل مسألة الشرطين في بيع والذي اختاره القيم والله عليهما ان هذا في بيع العينة افسره بالحديث الاخر رواية اخرى عند ابي دفلة واوكسهما او الربا - 00:29:42

بمفهوم اباحة الشرط الواحد وقياسهم انه لما قالوا ان مقتضى البيع يقتضي تسليم المبيع يعني هذا هو وينافي مقتضى البيع حين يشترط مثلا انه يسكنها شهرا دار او انه يستثنى حملانه مثلا او السير به الى بلدته او الى دارهم قال - 00:30:06  
ينافي مقتضى البيع وهو تسليم المبيع اشبه ما لو شاط الا يسلموا. فقالوا هذا القياس منقوظ بشرط الخيار والتعجيل في الثمن. وهم يسلمون به خيار لو تباع واشترط البائع الخيار - 00:30:33

خياط يوم يومان ولو الخيار مع ان هذا الخيار يقتضي تأخير تسليم بيع. ولو كان هذا ولو كان ما ذكروه وهو تأخير تسليمه يقتضي عدم الصحة او يدل على الصحة لكن هذا الشرط لا يصح. لانه ينافي انه اذا باعهم فيجب ان يسلمه. لا يجوز ان يشترط - 00:30:53  
وهذا دل عليه النص وانه هو الخيار في هذا وكذلك التعجيل في الثمن. لو انه ترى التأجيل الثمن. قال اسلمك الثمن مثلا بعد شهر كذلك وهذا محل اتفاق وهذا يقتضي تأخير - 00:31:22

السلعة الاخرى المبيع الاخر لان هذا ثمنه كالاهما قد باع هذا باع سلطته وهذا جعل الثمن محلا لها وجعل ثمن مقابلا لها وهذا يصح وهذا محل اتفاق ودل على نقد قياسهم وبطليانه مع ما تقدم الدالة والنصوص في هذا - 00:31:51

ثم نعم من رحمه الله يقول في مسألة تلف المبيع وقال وان تلفت وان اتلف المشتري العين فعليه اجرة المثل منفعة المستحقة لغيره وثمن المبيع وان تلفت العين بتغريبها وان تلفت العين - 00:32:15

بتغريبها وان تلفت العين بتغريبها فهو كتلفها بفعله اذا تلفت العين بتغريبها ذكر قبل ذلك وان باع المشتري العين المستثنأة منفعته

صح البيع وتكون في يد المشتري الثاني المستثناء ايضا الى لكن - 00:33:01  
انا اشار الى قضية سلف العين بالتفريط. وانه كتلفها بفعله. هذا يرجع الى قاعدة من اتلف مالا لغيره فهو ضامن له. هذه قاعدة متفق  
عليها من حيث الجملة وان من اتلف مالا لغيره فهو ضامن له - 00:33:27

هذا التلف قد يكون بال مباشرة اذا كان بالسبب اذا كان بالتسبب عن طريق التعدي فوظاهم اذا  
لم يكن عن طريق التعدي فينظر اذا كان هناك مباشر - 00:33:49

ومتشبث المباشر هو الظامن الا ان تكون المباشرة نشأت عن التشتبه في هذه الحالة يكون الظامن المتسبب متسبب  
آآ يعني كما لو وضع لون مثلا يعني اكل - 00:34:15

عاما اه مثلا ويذكر مثال هذه المسألة حجنا النظر لكن مما ذكروا انه لو وضع له طعاما مسما او نحو ذلك فانه في هذه الحالة  
يكون الاكل هو مباشر - 00:34:52

لكن الظاهر متسبب لان التشبه نشأ عن التشتبه كذلك مثلا لو انه مثلا آآ مثلا او مثال اخر قد يكون لو ادخله  
داره مثلا خله داره - 00:35:15

وكان فيه مثلا بئر ونحو ذلك ولم يضع عليها ما ينبه فسقط فيها فهلك فيكون المتسبب هو الظامن وان كانت المباشرة وقع منه في  
سقوط لان هذا التلف ان كان سببه تفريط - 00:35:39

المتشبب تفريط المتسبب حيث لم يحظر اه اخذ الاسباب في التنبيه الى هذه البئر ونحو ذلك. المقصود ان من اتلف مال الغير فهو  
ضامن. وهذه وهذا التلف سواء كان خطأ او عمدا - 00:36:05

يشتركان في الظمان المخطئ والعامد لكن يفترقان في ان المخطئ لا اثم عليه اذا اتلف مالا لغيره مثلا اتلف حيوانا اتلاف  
طعاما ينظم المتيف لكن ان كان عمدا يكون اثما وظامنا - 00:36:29

المؤتلف وان كان على سبيل الخطأ فيظمن لكن لا اثم عليه ربنا لا تؤاخذنا اخطأنا ولهذا لا فرق بين المكلف وغير المكلف يعني يضمن  
الصبي ويظمن المجنون ويظمن كما تقدم الناسي والمخطئ لان هذا ليس من باب الاحكام التكليفية - 00:36:59

باب الاتلاف ليس الضمان في من باب الاحكام التكليفية حتى يكون خاص بالمكلفين. لانه من باب معلم بالاسباب والاسباب من باب  
الاحكام الوضعية في الشارع علق هذه ربط هذه الاحكام بأسبابها - 00:37:24

وهذا هو الذي تتم به مصلحة الناس وهو مقتضى العدل والا لصارت الامر فوضى وهذا كما نبه عليه اهل العلم رحمة الله عليهم وان  
امور الناس لا تقوم الا بهذا. لكن مثل ما تقدم لغير المكلف لا اثم عليه. والمكلف - 00:37:46

يكون اثما مع العمد اذا كان عن سبيل النسيان خطأ فلا اثم عليه وكذلك غير المكلف في الصبي مثلا ثم ذكر رحمة الله مسائل في  
مسألة اجتراط البائع منفعة المبيع - 00:38:10

اذا اراد اذا اشترب البائع منفعة المبيع بائع اشترب منفعة المبيع مثلا كالسكنى ونحو ذلك وركوب الدابة فاراد ثم تم العقد على ذلك  
فاراد المشتري ان يعطيه ما يقوم مقام البيع في المنفعة. قال انا اعطيك - 00:38:39

مثلا اجرة سكنة هذه الدار شهر واخر لي الدار. اعطيك مثلا اجرة هندي السيارة سوف تركبها واعطني السيارة انا سوف اركب وانا  
اعطيك الاجرة في هذه الحالة المسلمين على شروطهم لا يلزمهم - 00:39:00

لأنه لم يملك هذا الجزء وقع مستثنى بالشرط شرط صحيح في هذه الحالة البائع مخير وله ان يستوفى المنفعة بنفسه وله  
ان يستوفي المنفعة بغيره. ولا يتصرف فيها لو اراد مثلا ان يسكن هذه الدار غيره - 00:39:18

اذا كان الشرط بينهما بشرط ان لا تسكنها احد. لكن عند الاطلاق البائع ان يسكن هذه الدار وله آآ ان يعني يسكنها غيره او ان  
يؤجرها لانه يملكها. هذه المدة لكن بقيد كما سيذكر رحمة الله - 00:39:41

يقول وان اراد البائع اعارة العين او اجارتها لمن يقوم مقامه فله ذلك في قياس المذهب لان المنافع مستحقة. له ملك ذلك اه  
فيملك هذه المنافع يتصرف سواء فيها مثلا هو او - 00:40:06

يقيم غيره عن طريق الاعارة او الهبة او عن طريق الاجارة لكن لا ضرر ولا رحمة الله ولا تجوز اجرتها الا لمثله في الانتفاع فان اراد اجرتها - 00:40:30

او اعارتها لمن يضر بالعين ان يضر بالعين بانتفاعه بانتفاعه يعني بسبب الانتباه لم يجز ذلك فلا يجوز له آذن ذلك بل يكونوا المستأجر والمستعير ونحو ذلك ان يقوم مقامه - 00:40:49

ولهذا قال لمن يضر بعينه وهذا يرجع لقاعدة لا ظرار ولا ظرار هذه قاعدة عظيمة ثم هو في الحقيقة في معنى مخالفة الشرط ومقتضى البيع بينهما هذا مقتضى البيع بينهما - 00:41:18

عن يسلم المبيع على الوجه الذي بيع والاجرة والسكنة لا تؤثر في الدار لا تؤثر في العقار ولها يسلمه فائت بعض اجزاءه لو تضرر ضرر بذلك لا يجوز له مثلا حين - 00:41:40

يستأجر حين يستثنى سكناه ان يؤجرها على من يجعلها مستودع. مثلا يملأه ويجعله مخزنا يسبب في ظرره على الجدران وعلى الابواب وعلى النوافذ ونحو ذلك فلا ظرار ولا ظرار وهذا هو مقتضى - 00:42:06

البيع ومقتضى الشرط بينهما والمسلمون على شروطهم فهذا يخالف قواعد وشروط دل عليها العقد فلهذا لا يجوز هذا الشيء ثم اخر مسألة في هذا يعني الدرس اشار رحمة الله آآ - 00:42:28

في مسائل قال ولو قال بعتك هذه الدار واجرتها شهرا لم يصح لانه اذا باعه فقد ملك المشتري المنافع فاذا اجره ايها فقد شرط ان يكون له بدن في - 00:42:56

مقابلة ما ملكه المشتري فلم يصح قال ابن عقيل وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن قفيز الطحان ومعناه ان يستأجر طحانًا يطحن له كرا بقفيز منه كرا بقفيز منه - 00:43:25

ستون اه قفيزا آآ منه والقفز مكيال يقاس به اكبر من الصاع فيصير كأنه شرط له عمله شرط له عمله في القفيز عوضا عن عمله في باقي الكر المطحون ويتحمل الجواز - 00:43:52

يتحمل جواز وهذه المسألة وهي النهي عن قفيز الطحان هذه بني عليها مسائل والجمهور على انه لا يجوز الطحان كما ذكر يأتي مثلا من عنده حب بر مثلا او دخن - 00:44:20

ولذلك من نوع الحجوب او شعير فيقول هذا الكيس فيه او هذا هذا الحب عشرون صاعا عشرون صاعا اريد ان تطحنه لي بصاع منه صاع منه بصاع بقفيز منه فقالوا معناه ان يستأجر طحان يطحنه كرا بقفيز منه. قفيز منه. وهذا - 00:44:42

على منعه والجمهور منعوه الجمهور منعه وكذلك مسائل مثل مثلا يعني المزارعة بان يزارعه الارض على ان له الثالث منها او الرابع. وهذه الجمهور على منعها لكن الصواب هو جوازها. وان هذا الحديث - 00:45:24

لا يصح لو قال مثلا خذ هذا الحب واطحنه عشرون صاعا ثلاثة وعشرون صاعا ولك بطحنك منه هذا الشيء. الجمهور قالوا انه حال الاتفاق غير موجود مثلا هذا غير موجود هذا - 00:45:47

اه المتفق عليه مجھول وغير معلوم فانتفى العلم انتفى العلم. فمناط الخلاف هو الجهل هناك خلاف هو الجهل لكن من خال في هذا قال العلم بالشيء يختلف من شيء الى شيء فهو معلوم من حيث الجملة. وان كان مثلا في هذه الحال حال الاتفاق - 00:46:13

لم يوجد هذا القفيز لكن يؤول الى العلم وليس فيه اختلاف ولا نزاع بينهما لا دلالة فيه على ذلك لا دلالة فيه على ذلك هذه المسألة كما تقدم لقول الجمهور لذكرت هنا الحديث - 00:46:46

كما نبهنا وعيه لا يصح رواه الدارقطني وابو يعلى ولا يصح وقد استدل الجمهور احد القولين في المذهب على عدم جواز مثل هذه المسألة. ومناط الخلاف بين الجمهور ومن اجازه هو هل العلم حاصل بمقدار - 00:47:18

اجرة فيجوز غير حاصل كما قال الجمهور فلا يجوز مع ان الحديث آآ لو صح فالمراد به ان الاجرة قفيز محدد. وهذا لا يعلم بخلاف ان تكون الاجرة العشر من الطحين - 00:47:35

كما لو استأجره على طحن آآ عشرة اقفة بقفيز منها فهذا لا يدخل في الحديث لو صح. يعني الحديث لو صح لا دلالة فيه لقول

الجمهور مع ان الاصل هو صحة الشروط - 00:47:58

كما تقدم لكن هذا هو قول الجمهور القول الآخر هو جوازه وهو الظاهر وهذا يأتي في مسائل كثيرة مثلا يأتي انسان مثلا للخياط ويقول خذ تخيط لي هذه الثياب - 00:48:15

في ثوب منها مثلا نحو ذلك فيكون شيئا مقدرا معلوما فهذا لا بأس به الانتفاع به الغرر والجهالة ولهذا تقدم ان الاصل في باب العقول والشروط هو الصحة. السلامة. اسأل الله سبحانه وتعالى لي ولكم التوفيق والسداد - 00:48:34

وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد - 00:49:01